إعلان بيروت

نحو مجتمع للمعلومات في غربي آسيا
(إعلان المبادئ)

مؤتمر غربي آسيا التحضيري
للقمة العالمية لمجتمع المعلومات
بيروت، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣

الديباجـة

عُقد مؤتمر غربي آسيا التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في بيروت، لبنان، في الفترة 4-6 شباط/فبراير ٢٠٠٣. وشارك في المؤتمر ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) التابعة للأمم المتحدة ومكتب اليونسكو للدول العربية في القاهرة والوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتبادل المشاركون التقييمات والآراء بشأن حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية وبلدان غربي آسيا. ثم واصل المشاركون عملهم لصياغة رؤية مشتركة وأهداف وأولويات واستراتيجيات واتجاهات عمل مشتركة لتسريع عجلة التقدم نحو مجتمع المعلومات في بلدان المنطقة.

وتتسم منطقة غربي آسيا بعدم الاستقرار السياسي. ففي العقود الأخيرة مرت المنطقة بالعديد من الأزمات والنزاعات والحروب التي أدت إلى حالة من "عدم الاستقرار المستمر". وتعاني العديد من بلدان المنطقة من عقوبات شديدة و/أو حظر شديد على استيراد السلع التكنولوجية والمعرفة، فرضت من جانب واحد بما يتناقض مع الرؤية المشتركة لمجتمع المعلومات العالمي. وقد نجم عن هذه الحالة آثار عميقة على خطى إنجازات بلدان المنطقة في مجال تطوير وابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن أن نتوقع أن يكون قد أتيح المجال لإحراز تقدم في إنجازات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منطقة غربي آسيا. ولم تنجح العديد من بلدان المنطقة في تطوير سياسة واضحة وفعالة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع خطة عمل موضع التنفيذ. كما أن أرقام المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كثافة كل من: الخطوط الثابتة والمتنقلة والحواسيب الشخصية ومستعملي الإنترنت ومواقع استضافة الإنترنت) التي تقيس درجة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة تقل كثيراً عن أرقام المتوسطات العالمية. ولقيت مواضيع الانتشار المنخفض لمستخدمي الإنترنت والمواقع المستضيفة لها في المنطقة اهتماماً خاصاً في المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك فإن غياب مرافق الحزمة العريضة (broadband facilities) ذات التكلفة المعقولة كان أيضاً موضع الملاحظة. وتم أيضاً تسليط الضوء على التباينات في توزيع خدمات ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المجتمعات الريفية والحضرية وعلى الاستخدام المنخفض للبنية الأساسية من جانب شرائح المجتمع المحرومة مثل المرأة والشباب والمجتمعات الريفية ذات الدخل المنخفض.

وعلى صعيد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان سجل المنطقة في تطوير وتنفيذ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتراوح حتى الآن بين المستوى المتواضع والضعيف. وتعاني الكثير من المنظمات الحكومية وخدمات الإدارة العامة من ثقل وطأة البيروقراطية وانخفاض فعالية الإدارة العامة إلى

جانب الافتقار إلى الشفافية والمساءلة. ويضيف ذلك تأكيداً على الحاجة إلى تحديث الإدارات الحكومية والعامة من خلال تطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية. ولم تنطلق تطبيقات الأعمال الإلكترونية بسبب فشلها في تلبية احتياجات المستخدم من خلال التكنولوجيات المتاحة. وفي صدد التعلم الإلكتروني وبالرغم من وجود ثورة في المؤسسات التعليمية في المناطق الأخرى، تبقى هذه المنطقة بعيدة جداً عن اللحاق بها.

وأخيراً ناقش المؤتمر مسألة المحتوى العربي. واعتقد العديد بأن الافتقار إلى المحتوى العربي والأدوات العربية هو أحد أهم أسباب المعدل المنخفض لانتشار البنية الأساسية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا تضاهي حصة المحتوى العربي في شبكة الوب الأهمية والانتشار الذين تتمتع بهما اللغة العربية في العالم. ويعود انخفاض الطلب على محتوى اللغة العربية في المنطقة أيضاً إلى الافتقار للمقاييس اللازمة للرموز العربية ولصيغ تبادل البيانات و والتردد من قبل العديد من المتعلمين العرب في استخدام اللغة العربية للتواصل في مجال الأعمال وعقد الصفقات المهنية.

ونتيجة لما سبق اتفقت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ومكتب اليونسكو للدول العربية في القاهرة على ما يلي:

الرؤية الإقليمية لمجتمع المعلومات

إن إمكانية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات غير المستغلة في تحسين الإنتاجية ونوعية الحياة قضية هامة للعديد من البلدان النامية. وإذا أضعفت، تواجه هذه البلدان خطر التجاوز أو البقاء في المؤخرة. والمطلوب من الدول الأعضاء اتخاذ تعهدات وتدابير سياسية واسعة النطاق لتحويل المجتمع القائم إلى مجتمع معلومات. وينبغي أن تكون عملية التحول إلى مجتمع المعلومات عملية مستدامة ومنصفة. ويجب أن تهدف أيضاً إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بما يؤدي إلى تخفيض الفقر والبطالة ورفع مستويات التعليم وتحسين الخدمات الصحية وتعزيز عملية التمكين والحد من فقدان الموارد البيئة. وينبغي أن يكون حق المواطنين والدول في الاتصال والوصول إلى المعلومات وكذلك الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية وتطبيقها ومبدأ حرية تدفق المعلومات جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. ومن الأهمية العميقة إيجاد السبل الكفيلة بجعل مجتمع المعلومات في خدمة احتياجات البلدان النامية بطريقة مباشرة. وتهدف الرؤية الإقليمية إلى الوصول إلى نقطة تحوّل تتاح عندها للبلدان الفرصة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تشكيل مستقبلها دون المخاطرة بفقدان هويتها الثقافية. وينبغي أيضاً أن يساعدهم هذا الإعلان في تحويل مخاطر وتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة إلى فرص للتنمية.

الأهداف

- تعزيز رؤية مشتركة لتنمية مجتمع للمعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- صياغة سياسات مبتكرة واستراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفيد التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتساعد على تخفيض الفقر وتعزيز النمو والعمالة؛
- إحراز أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية من خلال تحويل المنطقة إلى مجتمع للمعلومات والمعرفة؛
- صياغة جدول أعمال يهدف إلى إحراز أهداف محددة تؤدي إلى الانتقال إلى مجتمع المعلومات وتشدد على احتياجات الشباب والمرأة والفئات المحرومة من خلال اختيار تكنولوجيات تنفيذ ملائمة يمكن تحمّل تكلفتها بما يساعد على سد الفجوة الرقمية؛

- العمل على إنشاء إطار للشراكات الوطنية والإقليمية والدولية بغية تنسيق الجهود لبناء مجتمع المعلومات؛
- اعتناق أساليب لتنفيذ السياسات/الاستراتيجيات مع التشديد على تحقيق أهداف ملموسة.

مبادئ لتطوير مجتمع للمعلومات

١. صياغة السياسات الوطنية والإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة التشريعية والتنظيمية الممكنة

- **صياغة سياسات وطنية وإقليمية واضحة**

إن تعزيز قدرة وضع السياسات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحسين العمليات والمؤسسات الوطنية والإقليمية لصياغة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو ذات أهمية قصوى. وستؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى تعزيز التنمية لو تم إدماج الجهود والبرامج ذات الصلة في استراتيجية وطنية للتنمية. والحكومات هي الجهات المعنية الأولى بالتضافر مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في السعي إلى تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية. وهي تحتاج إلى صياغة رؤيتها الوطنية الخاصة وتحفيز إرادتها السياسية اللازمة على أعلى مستوى وصياغة الهيكليات الوطنية الاستراتيجية وتحديد أولوياتها الوطنية وخلق بيئة مؤاتية لسرعة نشر وتمويل وتنمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

- **إزالة العوائق الاجتماعية والثقافية التي تعيق التحول إلى مجتمع المعلومات الجديد**

تتنوع السمات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة وهي تتراوح بين بلدان تنتمي إلى فئة الدخل المنخفض وبلدان تنتمي إلى فئة الدخل المرتفع. كما أن معدلات الأمية والفقر مرتفعة. ومن القضايا المستعصية أيضاً مسألة مشاركة المرأة والافتقار إلى فرص العمل في سوق العمل الإقليمي. ويعتبر عدم الاستقرار السياسي المستمر والعقوبات والحظر من الأسباب الرئيسية لذلك.

- **إصلاح المسائل القانونية والتنظيمية والسياسية**

يمثل وجود إطار قانوني داعم ومعلوم سلفاً مطلباً هاماً لتعزيز الثقة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال الإلكترونية وبالتالي لتعزيز تطويرها ونشرها. وبالرغم من وجود توافق عام على أن البنية القانونية الحالية تنطبق عموماً على الصفقات الإلكترونية، فإن معظم القوانين الوطنية قد وضعت في غياب الأنظمة الإلكترونية. ولذلك ينبغي إعادة النظر في التشريعات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، بهدف تحديد وإزالة العوامل التي تمنع المشاريع من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خاصة في مجال الأعمال الإلكترونية. والواقع أن الأعمال الإلكترونية تثير عدداً من القضايا القانونية والأسئلة والشكوك المتعلقة بصحة الصفقات الجارية من خلال الوسائل الإلكترونية وأثرها القانوني وإلزامية تطبيقها في بيئة قانونية تعتمد على المستندات الورقية. وتعتبر المتطلبات الحالية في القوانين الوطنية والدولية لاستعمال الوثائق المكتوبة والتوقيع اليدوي في صفقات التجارة الدولية عقبات رئيسية تعترض تطوير التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي. وتشمل المجالات الأخرى التي تنطوي على مسائل قانونية ذات صلة بالصفقات الإلكترونية ما يلي: حماية البيانات، والضرائب والرسوم الجمركية، والأمن والتصديق، وحقوق الملكية الفكرية والخصوصية، ومسؤولية مقدمي خدمة الإنترنت، والمحتوى غير القانوني والضار، وتنظيم الإنترنت، وأنظمة الدفع الإلكتروني، وحماية المستهلك، والتشريعات، والقانون المطبق وآليات حل النازعات.

- **اعتماد المقاييس والقواعد**

ينبغي أن تنظر حكومات المنطقة بجدية في اعتماد مقاييس ومعايير متعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة تلك التي تعتمد على اللغة. وعلى المقاييس والمعايير أن تلبي احتياجات المستخدم لتبادل المعلومات وأن تسمح بعمليات مبسّطة للبحث والتجوال ووجود أكبر مجموعة ممكنة من أنظمة النفاذ.

٢. *البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات*

- **تعزيز وتكامل البنية الأساسية لتقليص الفجوة الرقمية**

في الوقت الذي تشهد به التكنولوجيا تحسناً ملحوظاً وتنخفض تكاليفها فمن المهم إتاحة الوصول إلى المعلومات أمام جميع شرائح السكان. والحالة ليست كذلك في الكثير من البلدان النامية. ما زالت المجتمعات الريفية والشرائح الفقيرة من السكان غير قادرة على تحمل تكلفة خدمات المعلومات. وينبغي اعتبار المعلومات والمعرفة الناجمة عنها مطلباً حيوياً وإعطائها الأولوية وتقديمها على هذا الأساس من خلال مجموعة من التكنولوجيات الجديدة الأكثر فعالية والنفاذ العام والمشترك والأنظمة المفتوحة وتوفير الخدمة الشاملة.

وينبغي بالإضافة إلى ذلك تنفيذ شبكة أساسية إقليمية (regional ICT backbone) لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل التبادل بين البلدان وتجنب ظاهرة المركز والفروع (hub and spoke effect) حيث تخرج المعلومات من منطقة لتعود إليها بعد عبور مناطق أخرى. ويتطلب تطوير البنية الأساسية اللازمة للتوصيل تكاملاً بين سياسات الحكومات المصممة لضمان الترابط ومشاركة القطاع الخاص. ومن الأمور الجوهرية اتخاذ خطوات باتجاه التحرير والخصخصة والمنافسة وإزالة المستويات المفرطة من التعريفات الجمركية.

- **تطوير مؤشرات ملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

من المستحسن وضع مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعكس بواقعية احتياجات البلدان النامية وأداءها. وينبغي أن تراعي هذه المؤشرات الظروف الخاصة للبلدان النامية حيث غالباً ما يتقاسم عدة أشخاص النفاذ إلى الإنترنت وحيث يمكن أن نجد مجتمعاً محلياً بأكمله يتقاسم استخدام تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها الأساسية. وينبغي أيضاً تحديد الأهداف لمعرفة درجة انتشار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المجتمعات على الصعيدين الحضري والريفي.

- **كفالة تنظيم موارد الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

يمثل أمن الإنترنت مسألة حرجة في المنطقة. وينبغي تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة مع مراعاة أهمية وجود بنية أساسية آمنة وتدفق بيانات وفقاً للمقاييس والتوجيهات الدولية.

- **تأمين أسماء النطاقات الوطنية**

ينبغي أن تقع المسؤولية عن الأدلة الأساسية (root directories) وأسماء النطاقات (domain names) على منظمة دولية ملائمة وأن تأخذ في الاعتبار تعدد اللغات. وينبغي أن يكون إسناد أسماء النطاقات العليا (top-level-domain-names) وعناوين بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol) حقاً سيادياً للبلدان. كما ينبغي

حماية واحترام سيادة كل دولة. وينبغي أن يكون تنظيم الإنترنت متعدد الجوانب وديمقراطياً وشفافاً، كما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص وكذلك احتياجات المجتمع المدني.

٣. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- **تنفيذ وتقييس تطبيقات الحكومة الإلكترونية**

تمكن الحكومة الإلكترونية المواطنين من خلال إتاحة الوصول إلى المعلومات وتحسن التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة وتؤدي إلى تحسين تقديم خدمات الحكومة للمواطنين وزيادة فعالية الإدارة الحكومية. وتتمثل الفوائد الناجمة عن ذلك في الملاءمة الأكبر وتحسين فعالية النظام الاقتصادي وزيادة الشفافية وتقليل الفساد، وكلها أمور تؤدي إلى زيادة إمكانيات البلدان النامية في جذب الاستثمارات والمساعدات المالية الأجنبية. وينبغي أن تقدم خدمات الحكومة الأساسية على الشبكة وفق تاريخ محدد. وقد تم فعلاً إحراز انجازات متواضعة في بعض بلدان المنطقة ولكن تبقى للعديد من الخدمات محدودية في التفاعل بسبب الافتقار إلى الوعي والتدريب لدى المواطن العادي.
ومن الجوهري إدخال مفاهيم مثل الديمقراطية الإلكترونية والحكم الإلكتروني في عملية اتخاذ القرارات على صعيد السلطات المحلية والوطنية. وينبغي أن تكون إجراءات تدقيق التطبيقات الحكومية ورصد الأداء قائمة. ويعتمد تطوير الوصول الآمن دون ثغرات إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية على انتشار واستخدام فعلي لأساليب التصديق الإلكترونية (electronic authentication). ويمكن تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية بتقديم محتوى متعدد اللغات وجعله متوفراً على مختلف المنصات. ويجب أن تقوم المبادرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية. ومن الممكن تحقق الكثير في المنطقة من خلال أنشطة شبكة الأمم المتحدة في الإدارة العامة وفريق عمل إسكوا القائم بأنشطة هذه الشبكة. والمأمول أن تقوم هيئة دولية ملائمة بوضع المقاييس العالمية للحكومة الإلكترونية لكفالة وجود ممارسات تنفيذ تقبلها الحكومات المختلفة.

- **تعزيز برامج ومشاريع التعلم الإلكتروني**

ينبغي على الدول الأعضاء أن تضمن إتاحة الوصول إلى الإنترنت والوسائط المتعددة في جميع المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية لأغراض التعليم والتدريب وإعادة تشكيل المهارات والقيام بالأبحاث. ويجب توجيه الاهتمام إلى تدريب المدرسين للتكيف مع بيئة التعلم الجديدة. وينبغي تحديد المسائل القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر عقبات في طريق تطوير عملية التعلم الإلكتروني عن بعد في المنطقة. وتتيح شبكات التعلم إمكانات إتاحة فرص التعليم لجميع شرائح المجتمع كما تتيح للمجموعات المحرومة الفرص لتمارس التعلم في أي وقت وأي مكان. والمطلوب إحداث تغيير في مفاهيم إدارة التعليم وتصميم المناهج والتعلم الذاتي والتعلم عن بعد.

- **تطبيق الصحة الإلكترونية**

يمكن أن تتيح تطبيقات الرعاية الصحية عبر الشبكات فرصاً فريدة للمرضى والأطباء الممارسين على السواء خاصة لهؤلاء في البلدان النامية شرط وجود البنية الأساسية الداعمة لهذه التطبيقات. وتتجه الرعاية الصحية لتصبح متسمة بكثافة المعلومات. ويتطلب الأمر تشجيع أنظمة إدارة المستشفيات واستخدام متزايد للإنترنت للحصول على المعلومات الطبية. وقد تم بالفعل تنفيذ شبكات المعلومات الصحية بين نقاط الرعاية مثل المستشفيات والمختبرات والمساكن والبطاقات الصحية الإلكترونية والخدمات الصحية على شبكة الإنترنت في كثير من البلدان المتقدمة أو يجري التفكير في إنشائها. وينبغي أن تستفيد الدول الأعضاء من النجاح الذي تحقق في هذا المجال.

- **إعادة الهيكلة من أجل الأعمال التجارية الإلكترونية**

إن إعادة هيكلة العمليات التجارية لضمان الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية هو أساسي للمنطقة، وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وينبغي أن تدعم السياسات العامة هذه العملية. كما ينبغي أن تهدف هذه السياسات إلى تعزيز روح المقاولة (entrepreneurial spirit) لدى مجتمع الأعمال. ويمكن للبلدان النامية أن تركز على التجارة المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كخطوة ممهدة إلى التجارة الإلكترونية الكاملة. وقد كان أثر التجارة الإلكترونية في كثير من البلدان في المنطقة محدوداً حتى الآن إذ لم تلتزم سوى منظمات قليلة جداً بالعمل في بيئة التجارة الجديدة عبر الإنترنت. وينبغي إعادة النظر في التشريعات بهدف إزالة العوامل التي تمنع الشركات من إجراء الأعمال عبر الإنترنت. ومن أسباب الإحجام الحالي عن استعمال إجراءات الأعمال الإلكترونية هو الإجراءات المصرفية ومسائل الأمن المرتبطة بالدفع والتصديق على الصفقات.

- **تطوير تطبيقات وأدوات المحتوى الإلكتروني**

تنفرد هذه المنطقة من بين مناطق العالم الأخرى بتقاسم شعوبها لثقافة ولغة واحدة. وينبغي اتخاذ خطوات نشطة لتشجيع إنتاج المحتوى العربي. وتنطوي هذه الخطوات على إقامة الظروف الملائمة لتطوير المحتوى الرقمي وصناعات الوسائط المتعددة المحلية بما في ذلك أحكام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز أدوات إدارة اللغة العربية بما في ذلك أسماء النطاقات العربية كوسيلة لتعزيز تعدد اللغات والاستثمار في المشاريع الداعمة لهذا الهدف.

- **إطلاق تطبيقات أخرى**

تفتقر معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة إلى التطبيقات التي تساعد هيئات الإدارة في عملية صنع القرار وترفع الفعالية الداخلية للشركات مما يعزز طاقاتها على إنتاج منتجات وخدمات أفضل وأكثر قدرة على المنافسة. ويمكن أن تستفيد قطاعات مثل الزراعة والري والصناعة والنقل والسياحة والبيئة استفادة كبيرة من تطبيق أدوات وبرامج فعالة مثل نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لحل المشاكل التي تواجهها هذه القطاعات.

٤. قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها

- **تطوير قدرات إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

تزايدت أهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مرور الوقت خاصة في العالم النامي. ولكن كان لهذه الأهمية أصداء خافتة في المنطقة التي لا تزال تتعثر من ناحية قدرات صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستيرادات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجسدة . كما تتعثر وبأهمية أكبر في مجال البحث والتنمية وبرامج الحاضنات التكنولوجية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ويمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الإنتاجي في المنطقة. ومن الضروري أن تشجع الحكومات الاستثمار في إنشاء مرافق إقليمية لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإذا بدأ قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينمو بسرعة أكبر من سرعة نمو بقية الاقتصاد فمن المتوقع أن يسهم وبفعالية في النمو وأداء الإنتاجية في المنطقة.

- **تحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

ينبغي أن ينتج عن النمو في الطلب على التطبيقات الدينامية اللازمة لخلق بيئة مؤاتية للقطاع الخاص للاستثمار ومواجهة التحديات التي تثيرها التطبيقات عند الانتقال إلى مجتمع المعلومات. وينبغي أن يكون الطلب الناتج عن تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية باعثاً على إدخال وتطوير خدمات جديدة.

٥. بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- **تطوير القدرة البشرية من خلال التعليم والتدريب**

من الأمور التي تتسم بالأهمية القصوى أن يتم بناء واستخدام عمليات التعلم، وإنشاء أشكال مؤسسية جديدة تشمل برامج الحاضنات وبرامج دعم إنشاء الأعمال المعتمدة على التكنولوجيا وغيرها من أساليب تعزيز المشاريع، وإنشاء شبكات لتقييم التدريب والتكنولوجيا تستهدف بالتحديد الأنظمة التعليمية. وينبغي استكشاف إمكانية إنشاء معاهد افتراضية للدراسات العليا والأبحاث وذلك بمشاركة بين عدد من الجامعات في المنطقة. ويتطلب الأمر العمل بنشاط لتشجيع تصميم وإنتاج ونشر الأنظمة التعليمية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات. كما يجب اتخاذ خطوات جادة لتعزيز الاستخدام الرشيد لفوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين التعليم والتدريب واستغلال هذه الفوائد استغلالاً يتصف بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية ويحقق الإثراء الثقافي.

- **بناء المؤسسات**

لا تقل أهمية القدرات المؤسسية لجمع وتنظيم وتخزين وتقاسم المعلومات والمعرفة عن أهمية القدرة البشرية. وفي الواقع تمثل القدرات المؤسسية استكمالاً ضرورياً للطاقات البشرية، ويتعين تطويرها من أجل الحصول على فوائد مجتمع المعلومات. وينبغي متابعة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات والمستوصفات والمكتبات والإدارات والوكالات الحكومية. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى أنشطة البحث والتطوير من خلال إنشاء مراكز التميز في مجالات محددة من التكنولوجيا. ويجب أيضاً الشروع في برامج لتطوير قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكي تصبح قادرة على المنافسة عالمياً من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أولويات العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- **سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء بيئة تمكينية**: صياغة سياسة عملية من خلال مبادرات واضحة تأخذ بعين الاعتبار إزالة العوائق الاجتماعية الاقتصادية بين الشرائح المميزة والمحرومة في المجتمعات.
- **البنية الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات**: تضييق فجوة المعلومات والاتصالات وإتاحة الخدمات بتكلفة معقولة لضمان توفر متوازن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع.
- **الحكومة الإلكترونية**: تمكين عملية الإصلاح في الإدارة العامة من إحراز الشفافية والمساءلة والحكم السليم.

- **الأعمال الإلكترونية**: تعزيز التجارة داخل المنطقة وصفقات التصدير من خلال الشبكات الإلكترونية.
- **التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني**: ضمان استمرار وتوفر المعلومات والمعارف للجميع بما يعزز فرص العمل أمام الجميع.
- **المحتوى الإلكتروني**: تشجيع تقييس المحتوى الرقمي العربي وتوفره وإدارته في الوسائط الإلكترونية وفي الإنترنت.
- **قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها**: تشجيع إنشاء قدرات محلية ضمن المنطقة لسد الاحتياجات الإقليمية واحتمالات التصدير.
- **بناء الطاقات**: نشر الوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجتمع المعلومات بين جميع المواطنين والعمل في الوقت نفسه على زيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب مع التركيز بصفة خاصة على نوعية التعليم العالي وبرامج وأبحاث الدراسات العليا التي تلبي التياجات المنطقة ذات الأولوية.

نحو استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يستتبع وضع أية استراتيجية فهماً لما ينبغي ترويجه وأين يكون ذلك وكيفية صياغة وتنفيذ الأنشطة لتحقيق أقصى أثر. ويجب أن يكون ذلك على أساس الجهود القائمة وطنياً وإقليمياً وعالمياً. فعلى الصعيد الوطني، اعترف كل بلد تقريباً بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. والمبادرات الإقليمية مثل مبادرات جامعة الدول العربية وبرنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المنطقة العربية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج الإقليمي لليونسكو تبشر كلها بنتائج هامة. وتوفر المبادرات العالمية مثل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة مركزاً لتبادل أفضل الممارسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن يكون التمويل موجهاً إلى أسواق رأس المال الإقليمية لتوفير رؤوس أموال المشاريع والصناديق الاستثمارية لإنشاء شركات ومشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتسم ببعد إقليمي. وينبغي أيضاً تشجيع الإنفاق الحكومي طويل الأجل في مجال البحث والتطوير والدراسات العليا بهدف تطويع وتكييف الحلول الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تتيح الاستراتيجية حوافز ومخططات تنظيمية تعزز قدرات القطاع الخاص من ناحية تنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية وبناء المؤسسات. كما ينبغي وضع أنظمة ضريبية تتيح إعفاءات وحوافز للشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وينبغي أن تكفل الدول الأعضاء مراعاة احتياجات جميع أصحاب المصلحة في عملية التحول إلى مجتمع المعلومات. وينبغي أن تأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار المتطلبات المحددة للمجتمعات المحلية المتنوعة وأن تخدم أهداف الاقتصاد الوطني في الدول الأعضاء. وينبغي استخدام وسائل كمية ونوعية على السواء مع استعمال مؤشرات وتواريخ مستهدفة وغير ذلك من التدابير الفعالة لرصد الأداء. وينبغي أن تشجع الاستراتيجيات الإقليمية على إنشاء أسواق أكبر وخلق بيئة تنافسية صالحة للاستثمار والتعاون على الصعيد الإقليمي.

وتكنولوجيا المعلومات هي العامل المحدد الحاسم في عمليات العولمة والترابط التي يعبر عنها ظهور اقتصاد عالمي يستند إلى المعرفة ومترابط شبكياً. وبناء الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة والبلدان المتقدمة والنامية (وخاصة بين البلدان النامية) والقطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية أمر جوهري. ويجب أن يؤخذ دور تكنولوجيا المعلومات بوصفها القوة الدافعة في هذا الاقتصاد الجديد بعين الاعتبار الكامل في الجهود الهادفة إلى إنجاح عملية إدماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي

وزيادة فرص العمل واستئصال الفقر وضمان التنمية البشرية المستدامة. وتتسم المعونة والشراكات الدولية بأهمية خاصة في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرأسي. وينبغي تشجيع هذه المعونة وتقديمها بأقل قدر من الاشتراطات أو بدونها.

وينبغي اعتناق نهج تنظيمية تجمع بفعالية المهارات والموارد المتجمعة لدى القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الاستثمار بما في ذلك الإعفاء من الضرائب على الصادرات والواردات من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعند النظر في إقامة مؤسسة قادرة على القيام باستراتيجية تشجيع الاستثمار، ينبغي مراعاة الإطار المؤسسي للوكالة وهيكلها الداخلي وقدراتها ومهاراتها التسويقية. ومن الضروري عند صياغة استراتيجية تشجيع الاستثمار تحديد الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتعزيز الاستثمار وتحديد التوازن الملائم بين مختلف مبادرات تشجيع الاستثمار مع مراعاة عوامل هامة مثل بيئة الاستثمار والمزايا المقارنة لكل من البلد والمنطقة والتطورات العالمية مع إدراك التغير الذي يطرأ على هذه العوامل مع مرور الوقت.

المتـابعـة

بالإضافة إلى تقديم هذا الإعلان إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات كمساهمة إقليمية في عملية الإعداد للقمة ينبغي أن يمثل هذا الإعلان خطوطاً توجيهية وتوجيهات للحكومات والقطاع الخاص في الجهود المبذولة لصياغة السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة إشراك المنطقة إشراكاً فعالاً في عصر المعلومات.